العرب
السبت 2021/09/25
السنة 44 العدد 12190

تعالوا نتحزب ونبقى أسرى العشائرية والمناطق

شاكر رفايعة
كاتب أردني

بعد عقود من تهميش الأحزاب وإحاطة الانتماء الحزبي بالارتياب والتخوين، فجأة صار مطلوبا من الأردنيين أن يتحزبوا ويثقوا بقدرة الأحزاب على صنع التغيير أو الإصلاح السياسي المنشود.

وإذا تحققت توصيات "اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية" في مجال الانتخابات أيضا، فإن الفتور الشعبي العام الذي رافقها منذ تشكيلها قبل أكثر من أربعة أشهر، سوف يتجلى على الأرجح في شكل من اللامبالاة والتجاهل ويتأكد الأردنيون أن مقولات الإصلاح السياسي التي صدّعت مؤسسة الحكم رؤوسهم بها ما هي إلا كلام عابر في ظرف معين.

ومنذ الإعلان قبل أيام قليلة عن الخطوط العامة لمخرجات عمل اللجنة الملكية خصوصا في مجال الأحزاب والانتخابات بعد ما يزيد على ثلاثة أشهر من الاجتماعات والنقاشات والجدل، بات واضحا أن العملية برمتها ما هي إلا إعادة إنتاج للمنظومة السياسية القائمة أكثر منها إصلاحا أو تحديثا.

وبحسب توصيات اللجنة، على الحزب الذي يسعى للترخيص أن يتشكل من ألف عضو مؤسس على الأقل، وهو ما يقارب سبعة أضعاف الرقم المطلوب في القانون الحالي (150 عضوا).

وعلى هذا النحو، فإن السيناريو المتوقع لهيكلية الأحزاب هو أن تتلاقى المصالح بين الشخصيات نفسها التي اعتادت على الترشح والفوز في الانتخابات وتكريسهم من جديد على الساحة السياسية في المجتمع الذي يُعلي من الشأن العشائري والمناطقي فوق الانتماء الحزبي الذي لا تعرفه الغالبية الساحقة للجيل الحالي من الأردنيين.

مؤسسة الحكم في الأردن تريد أن تهبط على الناس برؤية هوائية للإصلاح السياسي، صار على الناخب الذي لم يعهد أي تأثير للأحزاب، التصويت لقائمة حزبية في انتخابات البرلمان

بمعنى آخر، فالناخب الأردني الذي تعوّد على التصويت لأحد أقربائه أو معارفه، وهو الاتجاه العام لطبيعة الاقتراع في الأردن، سيصوت له أيضا حين يترشح باسم الحزب، وسوف يتشكل برلمان متحزب بالاسم فقط.

أيضا، الأسماء التي يتكرر فوزها في كل انتخابات لن تتخلى عن مكانها بسهولة ما دامت قادرة على حشد الآلاف من الناخبين، وبذلك لن تجد صعوبة في تأسيس حزب وربما تشكيل حكومة في وقت من الأوقات.

اللجنة الملكية تعزز الاعتبارات العشائرية والمناطقية؟ نعم. فتوصيات اللجنة الملكية تتيح تشكيل حزب عبر حشد 850 عضوا مؤسسا من محافظة واحدة، هم أنفسهم الذين كانوا يصوتون لمرشح محافظتهم الذي صار حزبيا الآن.

وهذا يعني أن مجموعة الأقارب والمعارف والمحاسيب في محافظة أو نطاق عشائري ما هي الكتلة الانتخابية التي وقفت وستقف وراء فوز المرشح. وكأنك يا أبا زيد ما غزيت.

كانت في الأردن حياة حزبية مزدهرة في أواسط عمر الدولة التي تأسست قبل مئة عام. ولكن الهاجس الأمني والعوامل الإقليمية أخذت المشهد الحزبي طوال هذه السنوات بعيدا عن اهتمامات الناس وصار غريبا أو غير شائع أن يقال فلان عضو في حزب.

الآن تريد مؤسسة الحكم أن تهبط على الناس برؤية هوائية للإصلاح السياسي. وفوق ذلك صار على الناخب الذي لم يعهد أي تأثير للأحزاب في الأردن، التصويت لقائمة حزبية في انتخابات البرلمان.

وفي توصيات اللجنة أن القوائم الحزبية لن تمثل أكثر من ثلاثين في المئة من العدد المقترح لمقاعد البرلمان البالغ 138 مقعدا وهذا قد يدفع النواب إلى الاعتماد على أشكال التحالفات التقليدية بينهم، وهم في الغالب رجال أعمال ومتقاعدون عسكريون ومدنيون وعدد من ممثلي العشائر.

لا توجد أي مؤشرات على أن هذه التشكيلة التقليدية من النواب سوف تتغير أو على الأقل تتفكك لمصلحة الانتماء للأحزاب التي يفترض أن تقود البلد ضمن حكومات برلمانية طال انتظارها.

وتبلورت أولى المطالبات بتأليف الحكومات في البرلمان وليس بتكليف من العاهل الأردني منذ أيام "الربيع العربي" في 2011 وما تلاها، وأيضا من الأوراق النقاشية التي طرحها الملك عبدالله الثاني في سنوات لاحقة.

إلى جانب ذلك، يجب على الحزب أن تكون لديه نسبة عشرين في المئة من الشباب ونسبة مثيلة من النساء اللواتي أوصت اللجنة برفع حصتهن في مقاعد البرلمان إلى 18، وهو عدد الدوائر الانتخابية.

لم تستطع اللجنة أن تتجاوز ذهنية المحاصصة للأقليات الدينية والقومية وتكون أكثر انسجاما مع الدستور الذي ينص على أن "الأردنيين أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين".

ظلت الحصص أو "الكوتات" جزءا من النظام الانتخابي على مدى عقود، لكنها الآن أدعى إلى الإلغاء ما دام الهدف هو تشكيل حكومات حزبية، إذا صحّت الوعود والجدية المعلنة التي تقف خلف إرادة الإصلاح السياسي التي عبرت عنها اللجنة في توصياتها.

اللجنة نفسها تعاني من غياب الثقة بينها وبين الأردنيين الذين لا يعوّل أكثر من ثلثيهم عليها في إنجاز الإصلاح السياسي، بحسب مركز الدراسات الاستراتيجية التابع للجامعة الأردنية.

ولم تمثل مخرجات عمل اللجنة الملكية مفاجأة للأردنيين بعد أن ظلت على مدى أشهر منشغلة باستقالات أعضائها والجدل وأحيانا الإساءة للأعضاء المقالين أو المستقيلين. وتأكدت لدى الأردنيين أن توصياتها ما هي إلا شكل من أشكال الإلهاء مع الابتعاد تماما عن هدفها الرئيسي.

جوهر الإصلاح السياسي في الأردن يتركز على تأليف حكومات برلمانية تقودها الأحزاب، ولكن هذا الشكل المتقدم من الممارسة السياسية لا يتحقق بجرة قلم ولا يمكن فرضه على الشارع بين ليلة وضحاها.

ما لا يتصوره الأردن عن مستقبل التطبيع مع الأسد

إبراهيم الجبين
كاتب سوري

قبل أن يصرّ العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني على طرد سفير النظام السوري اللواء بهجت سليمان من عمّان، بعد مواقفه المعادية للأردن وبعد تواصله مع جهات شعبية وسياسية أردنية بطريقة أزعجت العرش، كان قد أسس لنهج من التعامل فوق الدبلوماسي ما بين سوريا والأردن. نهج يقوم على علاقة غير متكافئة على أحد طرفيها، وهو في هذه المعادلة الطرف الأردني، أن يبقي فمه مغلقا أمام أي استفزازات يمكن أن تصدر عن الطرف الآخر، أي النظام السوري، وعليه أيضا أن يقبل بعلاقات ثنائية قائمة على مصلحة الطرف الآخر لا على مصلحة الأردنيين. فحسابات نظام الأسد عابرة للجوار وتوازناته وتدخل ضمن نطاق المهام الوظيفية لبعض الدول في الإقليم والتي لم تتمكن من مفارقتها يوما.

مات بهجت سليمان، الذي كان عرّابا حقيقيا لتصدير صورة رئيس النظام السوري بشار الأسد بعد مقتل شقيقه الأكبر باسل في حادث سير. لكن ما رسخه رئيس الأمن الداخلي في جهاز أمن الدولة الأسبق لا يبدو أنه انقضى برحيله.

وبعد أن مهّد العاهل الأردني لمرحلة من التطبيع المستجد مع نظام الأسد، في رحلتيه الأميركية والروسية، وفي مشروع الغاز المصري الذي سيذهب إلى لبنان عبر الأراضي السورية، هبط وزير الدفاع السوري العماد علي أيوب في عمّان لمناقشة الأمن المشترك للبلدين، وربما لتوسيع طريق التطبيع العربي مع الأسد.

المشكلة ليست في هل سيتحقق التطبيع العربي مع الأسد أم لا، بل في كيفية تطبيق ذلك التطبيع. فالأسد ذهب بعيدا في خصومته مع العرب، وذهب أبعد في الاندساس في الحضن الإيراني، لدرجة تبدو معها مشاريع الملك الأردني نوعا من التنجيم السياسي أكثر منها مشاريع تحمل رؤى واقعية. فلا الاقتصاد سيعيد الأسد، ولا الدفاع والأمن سيطردان إيران من سوريا. ويبدو أن الأمر محسوم من قبل أن يستيقظ العدّاد الزمني العربي بزمن طويل.

كان يمكن لاستيعاب الأسد ونظامه أن ينجح قبل عشرين عاما، حين كان العرب مشغولين بتدمير العراق. وكان يمكن له أن ينجح من جديد حين كان الأسد ضعيفا بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري. لكن إيقاع العرب يأتي دوما متأخرا. فريثما أدرك هؤلاء أن معنى مقاطعة النظام السوري عربيا ودوليا يعني حرفيا "ترك الأسد يستفرد بقتل السوريين من جهة وبتسليم سوريا للقوى المعادية للعرب من جهة أخرى" كان الأوان قد فات.

ماذا عنت تلك المقاطعة؟ لم تعنِ أقلّ من إخلاء الطريق أمام الإيرانيين ليتوغلوا في سوريا ويهيمنوا عليها ولتخيّم عباءة خامنئي السوداء كغيمة رهيبة على الأجواء السورية. وكان التهليل لقطع العلاقات مع الأسد لا يختلف عن احتفالات العرب بنصرهم في حروب خسروها مجتمعة. وكأن الوقوف مع الشعب السوري كان لا يتحقق إلا بسحب السفراء وقطع العلاقات وتمهيد الدرب للاحتلالات التي تقضم من سوريا من كل جهة. ومن الذي كان يصرّ على دفع العرب لقطع علاقاتهم مع دمشق؟ إنه الأميركي ذاته الذي يصرّ على أن الحل الوحيد للمأساة السورية هو بالتفاوض مع الأسد. فيا له من سيرك سياسي يتقافز فيه اللاعبون ليتفرّج عليهم العالم المتحضّر دون أن يحرّك ساكنا.

قد لا يكون الأردن يحسب تلك الحسابات، وربما كان يمضي في محاولة إحداث اختراق في المشهد السوري المستعصي. وهو يعرض على الروس مشروع مبادرة ترمي إلى ضبط الأوضاع في عموم محافظة درعا، بما يحقّق أمن الأردن "القومي" ويقف حائلا دون انتشار ميليشيات الحرس الثوري، وفي الوقت ذاته يلبي حاجة عمّان إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية المجمّدة مع الجار الشمالي. وفي أجندة الأردن أن هذا الانفتاح سيعطي دفعة للجهود السياسية للدفع بعملية السلام في سوريا إلى الأمام وفقا لقرارات مجلس الأمن.

استيعاب الأسد ونظامه كان يمكن أن ينجح قبل عشرين عاما، حين كان العرب مشغولين بتدمير العراق. الآن هو في حضن إيران والأوان قد فات

يزعج الأردن الولايات المتحدة بمبادرته تلك، فهو يخرج عن الخط الذي وضعته واشنطن لدرجة الاتصال مع الأسد. لكنه يعتمد على أن جاره الإسرائيلي اللدود لن يعارض، مادام الإسرائيليون قد تمسكوا ببقاء الأسد في عهد بنيامين نتنياهو عشر سنين كاملة. إلا أن المفاجأة التي لم تكن محسوبة في عمّان هي أن تل أبيب ترفض مثل هذا المشروع رفضا تاما. فالأسد الذي رآه نتنياهو من قبل غير الأسد الذي يراه يائير لبيد ونفتالي بينيت اليوم.

إسرائيل تريد أن تشمل تلك الاتفاقية ثلاث محافظات في جنوب سوريا، هي درعا والسويداء والقنيطرة، حتى تزيد من صعوبة مهمة الأسد، وتكون لديها يد في صناعة مستقبل الجنوب باعتبارها تحتل جزءا منه، أي الجولان. وقد يظهر الهدف من ذلك اقتصاديا بادئ الأمر. غير أن خلق حالة في الجنوب السوري مغايرة للمنطقتين الوسطى والغربية في سوريا، بموازاة الوضع القائم في الشمال الغربي حيث إدلب وأرياف حلب، ومنطقة درع الفرات ونبع السلام وصولا إلى رأس العين في الجزيرة، والوضع المتواصل في الشمال الشرقي تحت سيطرة الأكراد، سيعني شيئا لإسرائيل أكثر من مجرّد فوائد اقتصادية. وهذا أيضا لا يدركه الأردن ولا يدخل في جدول أعماله. فتغيير شكل الدولة في سوريا، يعني إحاطة الأردن بفدراليات أو شبه فدراليات من العراق شرقا إلى سوريا شمالا، ولسوف يأتيه الدور عاجلا أو آجلا، وهو ما سيعني نهاية عهد وبداية آخر في عمر شرقي الأردن.